● أخبار قصيرة

كيم جونغ أون يأمر بتكثيف إنتاج المسيّرات الهجومية

قام الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون بزيارة تفقدية لمصنع للطائرات المسيرة، حيث شهد اختبارات لطائرات هجومية انتحارية متطورة. وذكرت وكالة الأنباء المركزية أن كيم قدم توجيهاته للمسؤولين في المصنع بضرورة تكثيف الإنتاج وتسريع وتيرته، وذلك عقب مشاهدته تجارب أداء لنماذج مختلفة من الطائرات المسيرة التي طورها معهد متخصص.
وأوضحت الوكالة أن هذه الطائرات المسيرة مصممة لتنفيذ مهام هجومية دقيقة ضد أهداف معادية برية وبحرية ضمن مديات متنوعة.

أميركا.. مواقف مثيرة لمرشحة الاستخبارات من الأزمة الأوكرانية

أثارت تغريدات قديمة لتولسي غابارد، المرشحة لقيادة جهاز الاستخبارات الوطني، جدلاً واسعاً على منصات التواصل الاجتماعي، حيث كشفت مواقفها المعارضة للسياسات الأمريكية تجاه أوكرانيا.
وفي تصريح مثير للجدل على منصة "إكس" أواخر شباط/فبراير ٢٠٢٢، انتقدت غابارد نهج إدارة بايدن والناتو، معتبرة أن الصراع كان يمكن تفاديه لو تم التعامل بجدية مع هواجس موسكو الأمنية.
وأشارت إلى أن المخاوف الروسية تركزت على احتمال انضمام كييف للحلف الأطلسي، مما يعني نشر قوات أمريكية وأطلسية على الحدود الروسية مباشرة. وأثارت هذه التصريحات السابقة، التي تنتقد الدعم العسكري لأوكرانيا، تساؤلات حول مواقف غابارد من السياسة الخارجية الأمريكية الحالية.

انخفاض الإقبال على سوق العقارات في تركيا

اشترى الاجانب في الشهر الماضي من سوق العقارات في إسطنبول ٢١٠٠ وحدة سكنية فقط. وانخفضت إحصائيات إجمالي شراء العقارات من قبل الأجانب في أكتوبر من هذا العام بنسبة ١٦٪ مقارنة بأكتوبر من عام ٢٠٢٣.
ويتصدر المواطنون الروس والأوكرانيون قائمة المشترين العقاريين في تركيا.وانخفض بيع العقارات للأجانب في أول عشرة أشهر من عام ٢٠٢٤ بأكثر من ٣٧٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.
ومن أهم أسباب انخفاض الإقبال على السوق العقارية التركية هو ارتفاع التضخم في المساكن وتعقد قوانين الإقامة والجنسية.

بين التصريحات والمصالح

كيف سيتعامل ترامب مع أفغانستان؟

الوفاق

تشكل العلاقات الأمريكية-الأفغانية محوراً مهماً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، خاصة بعد الأحداث المتسارعة التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة. ومع عودة دونالد ترامب المرتقبة إلى البيت الأبيض، يثير مستقبل هذه العلاقات جدلاً واسعاً بين المحللين والمراقبين السياسيين. فبين توقعات بسياسة متشددة وأخرى تميل إلى الواقعية البراغماتية، تبرز الحاجة إلى تحليل دقيق للمشهد السياسي المرتقب، مع الأخذ في الاعتبار الخلفية التاريخية للعلاقات بين البلدين وشخصية ترامب السياسية.
مع إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأربعاء الماضي، والتي أسفرت عن عودة المرشح الجمهوري دونالد ترامب إلى البيت الأبيض بعد تفوقه على كامالا هاريس، عاد التركيز مرة أخرى إلى طبيعة العلاقة بين كابول وواشنطن في عهد ترامب.
هل يمكن التنبؤ بسياسة إدارة ترامب تجاه حكم طالبان؟ من بين الفرضيات المطروحة قبل وبعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية حول سياسة ترامب تجاه كابول، أيها أقرب إلى الواقع الآن؟ هل ستسعى سياسته الجديدة إلى فرض قيود على دول المنطقة في علاقاتها مع أفغانستان؟

سياسة عاصفة؟

قبل فوزه على كامالا هاريس وانتخابه رئيساً للولايات المتحدة للمرة الثانية، صرح ترامب في أحد خطاباته الانتخابية قائلاً إنه في يوم تنصيبه، يجب أن تكون استقالات جميع العسكريين المتورطين في كارثة الانسحاب من أفغانستان على مكتبه.
هذه التصريحات، وتكرار عبارة "الانسحاب المخزي" لوصف عملية إجلاء القوات الأمريكية من أفغانستان، والانتقادات المتكررة للعلاقات الأفغانية-الصينية، حيث يزعم ترامب أنهم "استولوا" على قاعدة باغرام الجوية – هذه التصريحات عززت التكهنات بين المحللين والخبراء السياسيين في الشأن الأفغاني بأن عودته إلى قيادة البيت الأبيض ستكون بداية لسياسة عاصفة تجاه طالبان، وأنه سيضيق الخناق على حكومة كابول ويفتح فصلاً جديداً، وإن كان بتكلفة مالية وبشرية للأفغان.

رجل صفقات

في مقابل هذه النظرية التي تربط دخول ترامب البيت الأبيض بتغييرات عاصفة وفورية تجاه أفغانستان، هناك نظرية أخرى تستند إلى تحليل شخصية ترامب ونفسيته.
وفقاً لهذا الرأي، فإن مقولة "ترامب رجل أعمال" حقيقة واقعية ظهرت بوضوح في حياته السياسية السابقة. فقد تخلى بسهولة عن المعاهدات الدولية تحت شعار "أمريكا أولاً"، وانسحب من التزامات وقّع عليها رؤساء أمريكيون سابقون، وهدد شركاءه الأوروبيين، وزار الشرق الأوسط بقائمة طويلة من المعدات العسكرية.
على هذا الأساس، وخلال تعامله مع طالبان وحكومة أشرف غني ذات التوجه الغربي، مهد الطريق لـ"محادثات الدوحة" والاتفاق مع طالبان لإنهاء النفقات الباهظة لبلاده في أفغانستان.
ترامب على دراية بالوضع الجيوسياسي في أفغانستان، ولديه مخاوف من العلاقات الأفغانية مع محيطها كالعلاقات مع الصين المتمثلة في مبادرة "الحزام والطريق"، ويهتم بمراقبة المنطقة من خلال التواجد في باغرام. هذه العوامل، إلى جانب شخصيته التجارية، قد تمنعه من اتخاذ أي إجراءات متسرعة وانفعالية تجاه طالبان.

بين النهج العملي الذي يميز شخصية ترامب كرجل أعمال، والضغوط الجيوسياسية في المنطقة، تبدو فرص التعاون والحوار أكثر ترجيحاً من سيناريوهات المواجهة المباشرة

في كابول، هناك دوافع مختلفة تجعل الرغبة في مواجهة واشنطن إما غير موجودة أو ضعيفة جداً. فعلى الرغم من أن طالبان أخرجت العدو التقليدي لإيران وروسيا والصين من المنطقة، إلا أنها لم تنجح في كسب دعم طهران وموسكو وبكين كما كان متوقعاً خلال السنوات الثلاث الماضية.
إذا حصل ترامب على ضمانات ولو بسيطة من كابول للحد من نفوذ منافسيه التقليديين في أفغانستان، فمن المستبعد أن تصر أمريكا على تشكيل حكومة شاملة أو أن تثير قضايا حقوق المرأة وتعليمها (وتلعب شخصية ترامب المعادية للمرأة دوراً مهماً في هذا السياق).
وقد أشارت وزارة الخارجية الأفغانية في بيانها الأخير إلى تطلعها لمثل هذا التطور المحتمل، مذكّرة بأن محادثات الدوحة بدأت في عهد ترامب، وطالبت منه إعادة النظر في سياسته تجاه طالبان والالتزام بتعهداته السابقة في اتفاق الدوحة لفتح فصل جديد في العلاقات بين كابول وواشنطن.
في الوقت نفسه، أكدت طالبان أن كابول تتخذ هذا الموقف على أساس احترام مبدأ السياسة المتوازنة في العلاقات مع الدول الأخرى. وعليه، ليس من المستبعد أن نشهد في فترة رئاسة ترامب الجديدة ميلاً أكبر من جانب الولايات المتحدة للتعامل مع طالبان.

مستقبل معقد

يتضح مما سبق أن مستقبل العلاقات الأمريكية-الأفغانية في عهد ترامب الجديد قد يكون أكثر تعقيداً مما يتوقع البعض. فبين النهج العملي الذي يميز شخصية ترامب كرجل أعمال، والضغوط الجيوسياسية في المنطقة، تبدو فرص التعاون والحوار أكثر ترجيحاً من سيناريوهات المواجهة المباشرة. ومع ذلك، يظل المشهد مرهوناً بعدة عوامل، أهمها:
- مدى التزام طالبان بالضمانات الأمنية التي قد تطلبها واشنطن.
- تطور الدور الصيني والروسي والإيراني في المنطقة.
- قدرة حكومة طالبان على إدارة التوازنات الإقليمية والدولية.
- المصالح الاقتصادية والأمنية الأمريكية في المنطقة.
وفي النهاية، يبدو أن المصالح المشتركة والواقعية السياسية قد تفرض نفسها على الخطاب السياسي المتشدد، مما قد يؤدي إلى علاقة براغماتية تحكمها المصالح المتبادلة أكثر من الأيديولوجيات والمواقف المعلنة.

فرنسا تعرقل إتفاقية التجارة الأوروبية مع مجموعة المركوسور

فرنسا رفضت بشكل قاطع توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة المركوسور في أمريكا الجنوبية. جاء هذا الرفض بعد لقاء بين رئيس الوزراء الفرنسي ميشيل بارنييه والرئيسة التنفيذية للمفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين. وتأتي هذه الخطوة في الوقت الذي كانت فيه البرازيل تسعى بشدة للتوقيع على الاتفاقية قبل نهاية العام الجاري. وقد أثار هذا الرفض الفرنسي جدلاً واسعاً نظراً لما قد يترتب عليه من انعكاسات على التجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الجنوبية.
قال ميشيل بارنيه، رئيس الوزراء الفرنسي، بعد لقائه مع أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، للصحفيين: "لقد أبلغت رئيسة المفوضية الأوروبية أن فرنسا لا تستطيع ولن تقبل هذه الاتفاقية بصيغتها الحالية".
في الوقت نفسه، عبر ممثلو الاتحاد الأوروبي والبرازيل مؤخرًا عن ثقتهم في أنهم سيتوصلون إلى اتفاق بشأنها خلال هذا العام.
مجموعة المركوسور تضم البرازيل والأرجنتين وباراغواي وأوروغواي. بموجب هذه الاتفاقية، سيكون الاتحاد الأوروبي وأمريكا الجنوبية قادرين على إنشاء أكبر منطقة تجارية في العالم بأكثر من ٧٢٠ مليون نسمة. ستغطي هذه المنطقة نحو ٢٠٪ من الاقتصاد العالمي وأكثر من ٣١٪ من الصادرات السلعية العالمية. لقد عرقلت فرنسا هذه الاتفاقية لفترة طويلة. تسعى البرازيل للتوقيع على هذه الاتفاقية بحلول نهاية هذا الشهر الميلادي، في حين لا تزال تتولى رئاسة مجموعة العشرين. ستتولى جنوب أفريقيا رئاسة هذه المجموعة بالدورة في عام ٢٠٢٥. يزعم مؤيدو هذه الاتفاقية، بما في ذلك ألمانيا، أكبر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي، أنها ستفتح أسواقًا إضافية لصادراتهم.

ويعتقد المعارضون لهذه المعاهدة، وخاصة المزارعون، أنها ستخلق منافسة غير عادلة للمزارعين والمنتجين الغذائيين في الاتحاد الأوروبي، حيث ستسمح باستيراد كميات كبيرة من المنتجات التي لا تخضع لقوانين الاتحاد الأوروبي الصارمة.
وقال أرنو روسو، رئيس أكبر نقابة زراعية في فرنسا FNSEA " : يخطط المزارعون للاحتجاج في جميع أنحاء البلاد يومي الاثنين والثلاثاء عندما يجتمع قادة مجموعة العشرين في ريو دي جانيرو".
وأضاف روسو: "إذا وافقنا على هذه الاتفاقية، فسيكون ذلك كارثة حقيقية للزراعة الأوروبية والفرنسية مع ظروف الإنتاج التي لا تلتزم بأي من معايير إنتاجنا".
كما يعارض الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشدة هذه الاتفاقية. وصف ماكرون اتفاقية التجارة المقترحة بين الاتحاد الأوروبي وسوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية المعروفة باسم مجموعة المركوسور بأنها "اتفاقية سيئة للغاية" بسبب افتقارها إلى المراعاة المناسبة للمناخ.
وقال الرئيس الفرنسي خلال زيارة إلى البرازيل، أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، في أبريل الماضي، للمسؤولين التجاريين في ساو باولو (أكبر مدينة وأهم مركز مالي في البرازيل): "الاتفاقية التي يتم التفاوض عليها الآن سيئة للغاية بالنسبة لكم ولنا".
وأضاف ماكرون: "ليس هناك أي شيء في هذه الاتفاقية يأخذ في الاعتبار التنوع البيولوجي والمناخ؛ لا شيء. دعونا نصمم اتفاقية تجارية جديدة تكون مسؤولة تجاه التنمية والمناخ والتنوع البيولوجي".
بينما أعلنت البرازيل أنها على استعداد لتوقيع هذه الاتفاقية، فإن فرنسا قد أظهرت محافظة عدة مرات وقالت إن المزارعين الفرنسيين يعارضون ما قد يسمح به من استيراد المنتجات الزراعية، وخاصة لحوم الأبقار، التي لا تفي بالمعايير الصارمة للاتحاد الأوروبي.